الرباط في : 04 دجنبر 2021

البيان الختامي للمجلس الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

انعقد المجلس الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في دورته الاستثنائية بالمركب الدولي ببوزنيقة، يوم السبت 28 ربيع الثاني 1443هـ، الموافق لـ 04 دجنبر2021م، حيث خصصت هذه الدورة لتدارس مستجدات الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتداعيات الجائحة وتوجهات الحكومة الاجتماعية من خلال قانون المالية لهذه السنة، بالإضافة الى ما يتعلق بمستجدات الوضع التنظيمي، ناهيك عن مدارسة وتقييم مخرجات انتخابات المأجورين ومحطة انتخابات مجلس المستشارين.

وقد استهلت أشغال المجلس الوطني بكلمة للأخت رئيسة المجلس ذ فاطمة بلحسن التي شددت على أن عقد هذه الدورة الاستثنائية يأتي في سياق التقييم الجماعي للاستحقاقات الانتخابية سواء بالنسبة لمندوبي الأجراء أو مجلس المستشارين، والتي لا تعكس نتائجها الحجم الحقيقي لمنظمتنا في المشهد النقابي، حيث نوهت بالعمل الجاد الذي قام به كل مناضلات ومناضلي الاتحاد الذين انخرطوا بكل مسؤولية ونكران للذات، من أجل الارتقاء بالهيئة النقابية والرفع من عدد مناديبها رغم العراقيل التي وضعت في طريقها، ورغم الخروقات المتعددة التي شابت الاستحقاقات الانتخابية للمأجورين بالقطاع العام والخاص.

وفي معرض كلمته، نوه الأخ الأمين العام للاتحاد الأستاذ عبد الإلاه الحلوطي بالعمل الجبار الذي يقوم به الاتحاد وهيآته رغم إكراهات الجائحة، بفضل تعبئة ويقظة مناضلاته ومناضليه، وبفضل الانخراط الواعي لنقاباته وجامعاته واتحاداته الجهوية والإقليمية في محطة انتخابات المأجورين رغم ما شابها من استهداف لمنظمة الاتحاد، مؤكدا على ضرورة الاستمرار في نهج الانحياز لحقوق الشغيلة المغربية ومصالح البلد، مذكرا أن الاتحاد وقيادته سيبقى وفيا ومناضلا من أجل إحقاق مصالح الشغيلة المغربية المشروعة.

من جهته، أشار الأخ محمد زويتن رئيس اللجنة المركزية للانتخابات، إلى أن سياق انعقاد هذه الدورة يتزامن مع استمرار انعكاسات تأثير الوضع الوبائي، وأكد على أن انعقاد المجلس الوطني، هو رسالة بأن منظمة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، قادرة على الاستمرار في أداء واجبها النضالي في الميدان، والترافع على مستوى المؤسسات التمثيلية، رغم ما حصل في استحقاقات المأجورين من استهداف نتيجة تداعيات السياق السياسي. كما قدم تقريرا بخصوص انتخابات المأجورين استعرض من خلاله استراتيجية تدبير هذه المحطة وأهم مؤشرات الإنجاز المرتبطة بها، بالإضافة إلى استخلاص أهم التوصيات التي تفرضها ظروف المرحلة.

وبعد نقاش مسؤول، يعلن المجلس الوطني للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب للرأي العام الوطني ما يلي:

1. تجديد دعوته إلى مراجعة الترسانة القانونية للانتخابات بما يضمن تمثيلية تعكس حقيقة المشهد النقابي الوطني، وتدعم الحريات النقابية وتحفز الشغيلة من أجل رفع نسبة الانتماء للهيئات الوسيطة المؤسساتية .
2. استغراب تنصل الحكومة من وعود مكوناتها الانتخابية فيما يخص الشق الاجتماعي، ويدعوها الى مراجعة اختياراتها في إطار من المقاربة التشاركية والتشاورية، حتى تستجيب لتطلعات النموذج التنموي الجديد الداعي إلى ترسيخ الدولة الاجتماعية، مشددا على ضرورة إنصاف مختلف الفئات المتضررة من تداعيات الجائحة سواء في القطاعين العام والخاص، مع الاستمرار في تعزيز إجراءات حفظ الصحة والسلامة بالمعامل والمصانع، وتقوية آليات التتبع والمراقبة.
3. دعوة جميع الهيئات والمؤسسات الوطنية والدستورية ونسيج التنظيمات الحزبية والنقابية والجمعوية إلى تكثيف التعاون ورفع الجاهزية الترافعية في قضايا الوطن، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية وأقاليمنا الصحراوية، مع الاستمرار في التعبئة واليقظة الوطنية والمجتمعية، وترصيد ما تم انجازه بخصوص قضية الصحراء المغربية التي تؤكدها حقائق الجغرافيا والتاريخ والشرعية الدولية.

4-استنكار استفراد الحكومة الحالية بإعداد مشروع قانون المالية وعدم إعمال المقاربة التشاركية مع النقابات، ورفض مجموعة من التعديلات الجوهرية لمستشاري الاتحاد بمجلس المستشارين (قبول تعديل واحد من بين 14 تعديلا)، ويدعو الحكومة إلى التعجيل بإطلاق دينامية للحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي مع الالتزام بتعهداتها ووعودها الانتخابية واستكمال الأوراش التشريعية المفتوحة، وعلى رأسها قانون النقابات والنظام الأساسي للوظيفة العمومية؛ وإخراج القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية والوكالات، وإصلاح قوانين الانتخابات المهنية، وإخراج مدونة التعاضد والتغطية الصحية للأبوين وتنفيذ ما تبقى من اتفاقي أبريل 2011 وأبريل 2019، وتحمل مسؤوليتها في التصدي لمختلف أشكال المس بالحريات النقابية ومحاكمة وحماية الصحافيين من المحاكمات بالقانون الجنائي، عبر الاستناد الحصري إلى التحكيم عبر قانون الصحافة والنشر

5-استغرابه خلو البرنامج الحكومي من أي مقتضيات حقيقية تعمل على ترسيخ مبادئ نموذج تنموي قائم على العدالة الاجتماعية والتوزيع المنصف للثروة ومواجهة مظاهر الريع والاحتكار وتنازع المصالح والإخلال بمبادئ المنافسة السليمة وضرب القدرة الشرائية.

.6-تجديد دعوته إلى توفير مناخ سياسي واجتماعي سليم عبر التجاوب مع احتجاجات الفئات المتضررة، وإعمال فضيلة الحوار والتعجيل بمبادرات نوعية تؤدي إلى إطلاق سراح معتقلي الاحتجاجات والحراكات الاجتماعية والصحافيين وغيرهم، والتأسيس لمرحلة جديدة تعزز الجبهة الداخلية،

7-رفضه أي إصلاح انفرادي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد خارج المقاربة التشاركية، أو أي مس او إجهاز على حقوق المنخرطين والمتقاعدين بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، من خلال اجراءات تخفيض نسبة الأرباح الموزعة على منخرطي ومتقاعدي النظام، وأيضا المس بحق التقاعد النسبي من خلال رفع الاسقاط من 24 الى 30 في المائة من منحة التقاعد، والتي تعتبر أدنى منحة تقدم للمتقاعدين بالمغرب.

8-مطالبته الاستجابة لمطالب قطاع النقل الطرقي للبضائع، و دعم قطاع سيارة الأجرة والنقل الطرقي للمسافرين وإعادة النظر في القوانين المنظمة للقطاع بجميع انماطه بما يخدم مصلحة المهنيين والشغيلة .

9-دعوته إلى تفعيل توصيات المناظرة الوطنية في شأن الإشكالات التي تحول دون تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، والنظر في وضعية بعض الفئات التي يتم إجحافها، كحراس الأمن على سبيل المثال لا الحصر.

.10-تنويهه بالتداول المسؤول الذي رافق مسألة البث في طلب الأخ الأمين العام للدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي أفضى النقاش بخصوصها بعدم إمكانية التجاوب مع هذا المطلب إلا في إطار احترام قوانين المنظمة في الموضوع. وفي انتظار ذلك، يتم الاحتكام إلى نص المادة 69 من النظام الداخلي للنقابة التي تنص على أن " لا تنتهي صلاحيات الأمين العام إلا بانتخاب أمين عام جديد "

11-. تذكيره بموقفه الثابت من القضية الفلسطينية والمنحاز إلى دعم حقوق الشعب الفلسطيني والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني وربط أي قضية وطنية بأجندته، وتأكيد تضامنه المطلق مع عمال فلسطين في كفاحهم اليومي ضد الغطرسة الصهيونية وقوات الاحتلال، ويدعو إلى الاستمرار في الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني إلى حين رفع الحصار على قطاع غزة وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وعودة النازحين، وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الامضاء

فاطمة بن الحسن
رئيسة المجلس الوطني
للإتحاد الوطني للشغل بالمغرب